رئيس مجلس الوزراء لـ« الميثاق »:

الانتخابات في موعدها.. ولن نقبل بالابتزاز

• حريصون على مشاركة كل أطراف العملية السياسية في الانتخابات.. و« المشترك » ليس وصياً على العملية الديمقراطية

حذر الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء من المساس بالثوابت الوطنية أو الأعمال التي تسيئ الى الأمن والاستقرار الذي تنعم به البلاد.. مشيراً الى أن الخلايا الارهابية لاتزال تلحق أضراراً بالاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تكاتف جميع أبناء شعبنا وفي مقدمتهم الأحزاب والتنظيمات السياسية والوقوف صفاً واحداً لمواجهة الارهابيين واجتثاث هذا الشر الذي اصبح تأثيره على حياة الناس لايطاق... وفيما يتعلق بالدعوات الانفصالية التي يروج لها أشخاص يزعمون أنهم يمثلون المحافظات الجنوبية أكد الدكتور علي محمد مجور أن أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية وحدويون وقد ظلوا يتصدون لدعاة الانفصال في مواجهات شرسة ودامية منذ عشرات السنين.

واشتدت في خمسينيات القرن الماضي، وسقطت كل المشاريع الانفصالية بانتصار الثورة اليمنية المباركة وقد عمد شعبنا اليمني الوحدة بالدماء الطاهرة التي جاد بها بهزيمة آخر محاولة انفصالية قامت بها قيادات الاشتراكي في عام ١٩٩٤م، مشيراً الى أن ما يحدث في بعض المحافظات هي ظاهرة صوتية تروج لها بعض وسائل الاعلام.

محمد انعم

• تعزيز الحريات الصحافية.. • ناطق رسمي للحكومة.. • ومشروع قانون المعلومات إلى البرلمان لإصداره

• الصحافة رادع للفساد..وأشعر بسعادة عندما تنشر انتقادات بنّاءة على أداء الوزراء

وفي حديث لـ«الميثاق» قال رئيس الوزراء: لقد عالجنا ٩٥ الف حالة من المتقاعدين العسكريين كلفت الدولة حوالي ٥٠ مليار ريال ومع ذلك لابد من التمييز بين المطالب الحقوقية وبين الدعوات التي تحمل مشاريع تآمرية تستهدف اليمن.

وفيما يتعلق باخر مستجدات الحوار بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك أكد الدكتور علي محمد مجور أن الدستور يؤكد على إجراء الانتخابات النيابية كل ست سنوات، والقيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تؤمن بضرورة مشاركة كل القوى السياسية في الساحة الوطنية بالعملية الانتخابية النيابية القادمة.

وقال رئيس الوزراء: لقد طرح فخامة الاخ رئيس الجمهورية الحلول المابية لمطالب المشترك إلاّ أنهم اختلقوا ولم يتفقوا على تحديد أسماء ممثليهم في اللجنة العليا للانتخابات وهكذا نجدهم يتعارضون ويتناقضون في مطالبهم بين كل فترة وأخرى، كما أنهم يصعدون من افتعال المشاكل خوفاً من الانتخابات.

مشيراً إلى أن نتائج الانتخابات المحلية كانت وراء أساليب الابتزاز التي تمارسها أحزاب المشترك اليوم خوفاً وهروباً من الهزيمة في الانتخابات النيابية بعد ان وجدوا تراجع ثقة الناخبين بمرشحيهم في الانتخابات المحلية بشكل كبير جداً..مؤكداً أن المؤتمر ماض في إجراء الانتخابات في موعدها ولن يقبل بالإبتزاز أو تقديم المزيد من التنازلات لأحزاب المشترك فهم ليسوا أوصياء على العملية الديمقراطية وعليهم ان يحترموا إرادة الشعب و ٨٤٪ من الناخبين غير منتمين للأحزاب.

تعزيز الحريات الإعلامية

وفيما يتعلق بالحريات الإعلامية وتعزيزها وحق الحصول على المعلومات أكد الدكتور علي محمد مجور أن الحكومة أحالت الى البرلمان الاسبوع الماضي مشروع قانون المعلومات لاستكمال الإجراءات الدستورية لإصداره.. تنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة الاخ رئيس الجمهورية والذي أكد على تعزيز الشفافية في جميع المعاملات والإجراءات الحكومية، موضحاً أن هذا القانون يجسد حرص الحكومة على الشفافية والارتقاء بحرية الصحافة في بلادنا، حيث يتيح للصحافيين الحق في الحصول على المعلومة من أية جهة حكومية، دون صعوبات بل انه يضمن الحصول عليها بسهولة ويسر باعتبارها حقاً من حقوق المواطن.. حيث يؤكد مشروع القانون على تأمين هذا الحق للصحفيين والباحثين وغيرهم خصوصاً وانه يلزم الجهات الحكومية المعنية بتوفير المعلومات بهدف توسيع ممارسة الحقوق والحريات وتعزيز مقومات الشفافية باعتبار ان المعلومة تشكل وسيلة لبناء القدرات المعرفية للإنسان وتمكنه من المشاركة الواعية والمسؤولة في عملية البناء الوطني.

وقال الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء: إن الصحافة تطورت منذ قيام الجمهورية اليمنية بشكل ملحوظ انسجاماً مع استمرارية التطور الديمقراطي في بلادنا.

مضيفاً: نحن ندرك أن الصحافة لها تاثير كبير في تشكيل الرأي العام باعتبارها القناة التي تنقل اليه المعلومة والأخبار بصورة مستمرة.. لذا أشعر بسعادة بالغة عندما أجد بعض الصحف تنشر انتقادات بناءة على أداء بعض الوزراء .. هنا اعتبر الصحافة رادعاً للفساد.. كما اشعر بالسعادة أيضاً عندما يكون هناك سبق لصحيفة ما من الصحف في الكشف عن قضية فساد أو مكامن للاختلالات فهي تعين الحكومة كثيراً إذا التزمت المصداقية والأمانة واستشعرت روح المسؤولية والحرص على المصلحة الوطنية.. لا اقول إنه يجب أن تكون هناك صداقة بين الحكومة والصحافة، لا، وإنما تجمعنا المصلحة الوطنية، وهدفنا المشترك الذي نسعى إلى تحقيقه هو بناء وتطور وازدهار اليمن.

ونوه الدكتور علي محمد مجور الى أن قانون مكافحة الفساد قد اكد في نصوصه على أن ما تنشره الصحف يعتبر مصدراً من مصادر البلاغات عن قضايا الفساد.. وعليه فالصحافة تسهم في تحسين الأداء، ومهما رابتم بعض المسؤولين يعزفون عن قراءة الصحف، لكن صدقوني إنهم يهابون الصحف، بدليل أن هناك من يسعى الى إقامة علاقات صداقة مع الصحافيين..

مشيراً إلى أن من أهم وسائل الاتصال والتواصل بين الحكومة ووسائل الإعلام هي المعلومة التي يجب أن تنقل بأمانة ومصداقية وحيادية، والحكومة بدورها حرصت على إقرار قانون المعلومات بهدف تامين وتوفير المعلومة للصحافيين حتى لا يظل البعض يجتهد او يجافي الحقيقة في ما تنشر صحيفته بدعوى عدم توافر المعلومات .. ومع ذلك أقول: الحكومة تعتبر الصحافة بل وكل وسائل الإعلام هي شريكة لها في تحمل المسؤوليات الوطنية والاجتماعية، ولابد من تقليص الفجوة الموجودة حالياً بيننا.

وكشف دولة الدكتور مجور عن قرار اتخذه مجلس الوزراء الأسبوع الماضي قضى بتسمية ناطق رسمي للحكومة وتكليف وزير الاعلام بإعداد لائحة تحدد مهام الناطق الرسمي الذي سيسد الثغرة القائمة بين الصحافة والحكومة.. حيث سيقوم عقب كل اجتماع للحكومة، بمهمة اعطاء المزيد من التفاصيل المتعلقة بقضية ما أو حول قرار اتخذته، وأضاف: هنا نستطيع أن نعكس بصورة واضحة أداء الحكومة لأنها الآن تنجز أشياء كثيرة، لكن لا يتم تسليط الضوء عليها للأسف.

ونبه رئيس الوزراء من سلبيات سوء استغلال المعلومات في عملية النشر بنموذج ما ينشر حول معونة القمح الاماراتي وقال: للأسف هناك صحف اتهمت الحكومة اتهامات باطلة.. ولم تتوقف بل ان بعضها ذهبت إلى القول ان المؤتمر خبأ معونة القمح في مخازنه لاهداف انتخابية كل هذا حدث ونشر للأسف في الوقت الذي كانت معونة القمح لاتزال في الامارات العربية الشقيقة.. واليوم ينشر البعض معلومات غير صادقة عن بيع معونة القمح في الأسواق.. وكلام غير مسؤول كهذا لابد أن يثير تساؤلاً لدى الجانب الإماراتي.. علماً أن المعونة توزع وفق آلية واضحة ومحددة على المشمولين بالضمان الاجتماعي.. وما حدث انه في احدى المحافظات قام أحد المواطنين بمقايضة القمح مع أحد التجار بسلعة أخرى، لذا اقول: إن صحافة المعارضة ينبغي أن تكون مسؤولة وأن لا تشوه سمعة البلاد أو تسيئ لعلاقتنا مع الاشقاء والاصدقاء.. لكن للأسف هذه المعارضة سبق ان سمحت للمخربين الإساءة لسمعة الوطن وشكلت أحد المعوقات الطارئة للاستثمار بخطابها المأزوم.

وضرب الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء مثلاً آخر عن سوء استخدام بعض الصحف للمعلومة .. مشيراً بذلك الى اقدام إحدى الصحف بنشر معلومات زعمت فيها أن المزارعين في بلادنا يستخدمون مبيدات اسرائيلية شديدة الخطورة على صحة الانسان.. وبناءً على ذلك منع الاشقاء في السعودية دخول الصادرات الزراعية اليمنية الى بلادهم، واستندوا بقرارهم الى ما نشرته تلك الصحيفة.. وهكذا نجد ان النشر غير المسؤول يلحق خسائر واضراراً كبيرة ببلادنا وخصوصاً بالمزارعين..

ماضون في مكافحة الفساد

الى ذلك تطرق دولة الدكتور علي محمد مجور الى ما أنجزته الحكومة في تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية وقال: اخذت الحكومة على عاتقها مجموعة من المهام ووضعت برنامجاً تفصيلياً لما تقوم به خلال عامين وتركز محور ذلك في إنجاز البناء المؤسسي لمكافحة الفساد، ولهذا أعددنا قانون مكافحة الفساد والذي هو محل إشادة البنك الدولي، تلا ذلك تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لتمثل نقلة متقدمة في مكافحة الفساد خصوصاً وقد أصبحت تثير حالة الرعب والخوف لدى الفاسدين، حيث صارت تستدعي وزراء ورؤساء جامعات وهيئات ومصالح حكومية، في تاكيد على اننا ماضون في مكافحة الفساد وتجفيف بؤره.. واعتقد ان مثول مسؤولين كهؤلاء أمام هيئة مكافحة الفساد إجراء كفيل لأن يجعلهم يقدمون استقالاتهم من مناصبهم.

مشيراً الى وجود نوعين من الفساد في بلادنا، نوع يمارس على الطاولة وهو الأخطر والذي يقترفه الفاسدون بعنجهية وبفجاجة دون ا عتبار للقانون.. بينما النوع الثاني يمارسه المفسدون بخوف تحت الطاولة.. موضحاً أن الحكومة وجدت أن المناقصات تعتبر هي أخطر بؤرة للفساد ولا يمكن ان تنجح جهود المكافحة الا بالقضاء على الفساد في المناقصات والذي يبدا من إعداد الدراسات التي تحدد المواصفات وفقاً للمواد الموجودة في مخازن الموردين في حلقات فساد مترابطة بشكل فظيع.

ولهذا وصلنا الى قناعة باستحالة بقاء موضوع المناقصات مع الحكومة.. فتم إعداد قانون المناقصات وشكلت لجنة تعنى بذلك، ولم نتوقف عند هذا الحد، بل استكملت حلقات محاصرة الفساد وتضييق الخناق عليه في المناقصات بإقرار اللائحة والتوجه لإنشاء هيئة رقابة على المناقصات والتي ستقوم بالرقابة على صحة وسلامة إجراءات المناقصات التي تقر من قبل مسؤولي المديريات او المحافظات اضافة إلى رقابتها على المناقصات التي تقرها اللجنة العليا للمناقصات.. وهكذا استطيع أقول وبثقة: إن الفساد يندحر بشكل واضح في بلادنا.

وتطرق الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء الى فساد دعم الدولة لبعض السلع والمواد.. والذي اعتبره ابشع انواع الفساد المنهكة للدولة وللاقتصاد الوطني .. مشيراً الى أن دعم القمح والدقيق ظل يستنزف الخزينة العامة مليارات الريالات كانت بالامس تذهب للمهربين والتجار فيما يحرم من الدعم المواطن المستحق فعلاً للدعم ، والأمر نفسه اليوم يتكرر بدعم الحكومة للمشتقات النفطية، وقد كشفت دراسة قامت بها الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي أن أكثر من ٧٠٪ من المستفيدين من دعم المشتقات النفطية هم أصحاب الشركات ورجال الاعمال والمستثمرون، لهذا اتخذت الحكومة قرارها بسحب الدعم عن كل من لا يستحقه مثل المصانع التي تستخدم الديزل وكذلك على القطاع التجاري والفنادق.. لأن الدولة تخسر سنوياً مئات المليارات لدعم المشتقات النفطية والمستفيدون من ذلك التجار وأصحاب الشركات، بينما نجد ان المزارعين والصيادين وغيرهم من المستحقين الحقيقيين للدعم محرومين منه، فما كان علينا في الحكومة الا ان نمضي بإصلاحات لهذه الاختلالات والاستفادة من ذلك الدعم لتوسيع مظلة شبكة الأمان الاجتماعي والتي اصبحت تضم اكثر من مليوني حالة في إطار توجه الدولة لمكافحة الفقر.

مؤكداً تصميم الحكومة على المضي قدماً في عملية تصحيح الموارد المالية ومن ذلك تطبيق قانون ضريبة المبيعات وهي الضريبة التي ستعيد للدولة مبالغ مالية كبيرة جداً وهي إيرادات مستحقة للدولة لكنها ظلت تهدر سنوات.

تداعيات الأزمة المالية

وتحدث دولة الدكتور علي محمد مجور عن تداعيات الأزمة المالية العالمية والتحديات التي تواجهها اليمن بعد تراجع الطلب على المشتقات النفطية، وضرورة ايجاد بدائل أخرى لتمويل الموازنة العامة للدولة وعدم الاعتماد على الايرادات النفطية بشكل أساسي، خصوصاً وأن هناك قطاعات واعدة تسعى الحكومة لاستغلالها واستثمارها وتوظيف عائداتها في عملية البناء الوطني.. ومن أبرز هذه القطاعات قطاعا الاسماك والسياحة ومشروع تسييل الغاز وغير ذلك، مشيراً الى أن ما شهدته اليمن من تطور كبير خلال السنوات الماضية من عمر الجمهورية اليمنية في الجانب الاقتصادي والاستثمار لاينكره إلاّ الجاحدون وقال: ومع ذلك علينا أن نركز على صناعة النفط والغاز، واستطيع التاكيد هنا ان اليمن بلد للغاز وليس للنفط، لأن الاستكشافات الحديثة والتي جرت في عدد من المحافظات تؤكد لنا ذلك.. الأمر الذي جعلنا في الحكومة نعمل على نقل الاتفاقيات النفطية مع الشركات النفطية الى الجيل الخامس أي تمنح الشركات الاستكشافية حق الامتياز للنفط والغاز معاً ، علماً أن مجلس النواب سيناقش في دورته الحالية ثماني اتفاقيات نفطية وهذا مؤشر جيد جداً على نجاحنا في هذا الجانب، وأيضاً لدينا الموانئ اليمنية لا يمكن التقليل من أهميتها لرفد اقتصادنا الوطني وخصوصاً ميناء عدن الذي تبذل الحكومة كل جهودها ليستعيد مجده العالمي، ولقد أنشانا شركة مشتركة مع شركة دبي ٥٠٪ علينا و ٥٠٪ على شركة دبي لتطوير وتشغيل ميناء عدن، وهذه خطوة مهمة جداً لأن ميناء عدن سيشكل رافداً اقتصادياً مهماً، اضافة الى أن شركة دبي ستنشئ لها فروعاً في عدد من الموانئ اليمنية الأخرى مستقبلاً كما أن لدينا قطاع المعادن وقد بدأت احدى الشركات بالاستثمار في مجال الزنك في محافظة صنعاء كخطوة نحو الاستغلال الامثل لثرواتنا المعدنية.. علماً أن هذا الاستثمار مكلف جداً.

مؤكداً أن الحكومة حرصت على تصحيح البيئة الاستثمارية من خلال تطبيق نظام النافذة الواحدة لجذب الاستثمارات والتي يعول عليها خلق فرص عمل للشباب، وتساعد على امتصاص البطالة الى جانب جهود الدولة.

من جهة ثانية أكد الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء أن المؤشرات الأولية لإدارة الشأن المحلي بعد انتخاب المحافظين تشير الى انتعاش واضح في العملية التنموية في جميع المحافظات على طريق الانتقال الى اللامركزية واسعة الصلاحيات خصوصاً وأن أوضاع بعض المحافظات تحسنت وأصبحت أنموذجية في إدارة الشأن المحلي بنجاح وبعضها لاتزال بحاجة الى التاهيل للانتقال الى الحكم المحلي واسع الصلاحيات من خلال العمل بمبدأ التدرج ووفقاً لاستراتيجية الحكم المحلي حتى عام ٢٠٢٥م.. مشيراً الى أن الحكومة اطلقت العنان للتنمية من خلال المحليات وأن القانون أعطى للمحافظين الصلاحية للموافقة على مناقصات تصل قيمتها الى ٢٠٠ مليون ريال، كما أن الحكومة ووفقاً لتوجيهات القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تهيئ المناخات المناسبة لانتخاب مديري المديريات مستقبلاً.

هذا وأكد رئيس الوزراء أن التنمية مرتبطة بالأمن والاستقرار .. مشيراً الى أن الاقتصاد الوطني لايزال يدفع الى اليوم ثمن فاتورة الاعمال الارهابية منذ تفجير «كول» و «ليمبرج» وغيرها من العمليات الارهابية الاخرى والتي صارت تؤثر بشكل غير عادي على الاقتصاد وحياة المواطنين.

وقال مجور: إن الارهابيين يسعون الى محاربة التنمية وضرب الاقتصاد الوطني بشتى السبل، غير أن مخططاتهم الاجرامية تتساقط تباعاً بفضل يقظة أبناء شعبنا من أبطال الاجهزة الامنية التي أصبحت بفضل الله تكتشف الخلايا الارهابية قبل أن تنفذ عملياتها الاجرامية.

• المسؤولون يهابون الصحافة.. وتجمعنا معها المصلحة الوطنية

• ماضون في مكافحة الفساد وتجفيف بؤره

• المعارضة وصحافتها ينبغي أن تكون مسؤولة وأن لا تشوه سمعة البلاد

• معالجة 95 ألف حالة من المتقاعدين بمبلغ إجمالي يصل إلى50 مليـــــاراً *

• نتائج الانتخابات المحلية كانت وراء أساليب الابتزاز التي تمارسها أحزاب المشترك اليوم

• مئات المليارات تخسرها الدولة سنوياً لدعم المشتقات النفطية.. تذهب للتجار وأصحاب الشركات ويحرم منها المزارعون والصيادون

بالعين المجردة

عيون التاريخ والشعب

سالم باجميل

× ضعفاء يثيرون العطف والرثاء أولئك النفر من الأخوة والرفاق الذين رفعوا شعار:«لا تشلوني ولا تطرحوني».

بعد ان اتقنوا إعادة صياغة معناه في شعار آخر فحواه:«لا نوافق على الانتخابات ولا نقاطعها بصورة سلمية وآمنة.. ولكن نتصدى لتعطيلها بالدعاية والتحريض ومن كل بد سنفشلها».

● الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٩م استحقاق ديمقراطي دستوري وقانوني لشعب اليمن من اقصاه إلى أقصاه ولا يتعلق إجراؤها أو عدم إجرائها بإرادات أحزاب أو أفراد لو كان أولئك النفر يعلمون.. الانتخابات حق عام سيحميها الشعب والدولة برغم إرادات الإرهابيين والمتمردين والمتصلحين من أوجاع وآلام شعبنا عبر عقود الثورة والجمهورية والاستقلال والوحدة والديمقراطية.

● ضعفاء الذين يؤجرون انفسهم على إلحاق الضرر والأذى بمصالح شعبنا ومعهم عصابات التخريب والفوضى الذين يحاولون استغلال مساحات حرية الرأي والتعبير التي تتمتع بها اليمن لعرقلة مسارات التطور الوطني والديمقراطي في البلاد الذين يتوارون خلف شعارات دينية ووطنية وديمقراطية مزيفة لخداع بسطاء الناس في وطن الحكمة والإيمان.

● لا يوجد في اليمن الجديد ملجأ للإرهاب والإرهابيين وسيجدون من أبناء الشعب كل أسباب الصد لمناشطهم البغيضة.. وسيلفظهم الوطن أرضاً وإنساناً عاجلاً أو آجلاً بكل تاكيد.. اليمن الجديد هو وطن الوسطية والاعتدال في الفكر والعمل.. وطن المبحرين إلى آفاق الخير والنماء.

● اليمن الجديد أرضاً وإنساناً تضيق دياره بذوي النزاعات الطائفية من المذهبيين والانفصاليين والانتهازيين السياسيين من المتحزبين.. اليمن الجديد يريد من أبنائه الاصطفاف في العمل والنضال من أجل التطور والتقدم اليمن الجديد.. يريد توحيد كلمة الجميع من أجل الوفاق الوطني على الدوام.

● اليمن الجديد- كما نعلم- وطن المحبة والإخاء الوطني.. وطن الأمن والأمان والعمل المثمر في مختلف ميادين الحياة.. والحزبي الجديد هو الوطني الجديد.. والانسان الجديد هو الذي يؤمن بقيم ومبادئ الوحدة الوطنية والديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية.

● اليمن على مر الزمان لا يخلو من ابدال الحكماء والاخيار الذين يعلون مصلحة الوطن والشعب فوق مصالح الأحزاب والأفراد..ولا نظن ان ليس لدينا مثاعب ومشاكل ولكن لدينا كل الممكنات الشاهدة على قدرتنا على تخطيها إذا أردن ذلك.. فمن ذا الذي لديه مانع في النظر والعمل الهادف إلى ايجاد معالجات وحلول لها؟!

● ضعفاء أصحاب الرؤى والمواقف المغامرة والمتطرفة داخل الأحزاب والوطن.. وأضعف منهم أولئك الذين يحاولون اشهار مواقف الخروج الديني والتمرد السياسي على الدولة والمجتمع.. ظانين أن بمقدورهم اختراق الحاضر والنفاذ إلى الماضي بكل ما كان فيه من عهود لأنظمة مختلفة دينياً وسياسياً في لحظة غفلة من لحظات التاريخ.

● المحال كل المحال ان يوجد من بين أبناء اليمن من يفكر أو يعمل على شاكلة أنه قادر على اعادة بدول ساعة الزمن إلى الوراء في خفاء عن عيون التاريخ والشعب دونما عقاب.. التاريخ بمثل زمناً متدفقاً من الأيام والشهور والأعوام يدفع بالبشر والمجتمعات إلى الأمام.. ويحدث تبدلات وتغيرات هامة.. قائمة على ضرورة موضوعية وليس على رغبات ذاتية فردية أو حزبية ضيقة.

● إذاً ما الفرق بين من يقولون أن الانتخابات النيابية ليست إلاّ مسرحية عن الديمقراطية لضرب ما يسمى «قضية الجنوب» من أفراد عصابة الانفصال، والذين يقولون: لا نشترك في الانتخابات ولا نقاطعها وإنما ننظم المهرجانات والاحتجاجات لأفشال اجراءاتها.. ذلك الموقف الذي تهدد به بعض قيادات المشترك البلاد والعباد.. حقا أن الانفصاليين وبعض قيادات المشترك قد التقوا على قاعدة الدفع بالفوضى حتى النهاية.